



أوتاوا: صرح رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو الثلاثاء أن كندا ودولا أخرى تدرس إمكانية اعتبار معاملة الصين للأويغور إبادة جماعية.

الإسلامية بما في ذلك إجبار المسلمين على أكل لحم الخنزير وشرب الكحول، مع فرض نظام للعمل القسري.

وتنفي الصين ذلك وتؤكد أن المعسكرات هي في الواقع مراكز للتدريب المهني تهدف إلى الحد من انتشار التطرف الإسلامي في أعقاب هجمات.

وكان وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو صرح في يناير «نشهد محاولة منهجية لتدمير الأويغور من قبل دولة الحزب الصينية».

وأكد وزير الخارجية الحالي أنتوني بلينكن أنه يوافق على هذا التوصيف وتعهد بمواصلة الموقف الصارم حيال الصين.

وكانت كندا كشفت الإثنين أن وزراء خارجية 58 دولة وقعوا «إعلان ضد الاعتقال التعسفي في العلاقات بين الدول» يستهدف احتجاز رعايا أجانب بشكل تعسفي، تؤكد أوتاوا أن بكين استخدمته أخيراً ضد مواطنين كنديين.

وقال وزير الخارجية الكندي مارك غارنو في بيان إن «هذه الممارسة غير القانونية وغير الأخلاقية تعرض مواطني جميع الدول للخطر وتقوض سيادة القانون (...). إنه أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف».

ولم يتضمن الإعلان اسم أي دولة محددة، لكن أوتاوا تشير باستمرار إلى قضية كنديين تقول إنهما قيد «الاعتقال التعسفي» في الصين.

ولم توقع بكين على الإعلان.

وقال ترودو في مؤتمر صحفي «إنها كلمة محملة بالمعاني وهي أمر يجب بالتأكيد أن ننظر إليه في حالة الأويغور». وأضاف «أعرف أن المجتمع الدولي ينظر باهتمام كبير في هذا الأمر، ونحن معه ولن نتردد في أن نكون جزءاً من القرارات حول هذا النوع من القضايا».

وكانت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ذكرت أن سجن بكين للأقليات المسلمة في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية) في أقصى غرب الصين يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

”

وقال ترودو إنه «لا شك» في أن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان حدثت في شينجيانغ (تركستان الشرقية). وأضاف «نحن نشعر بقلق بالغ حيال ذلك وعبرنا عن مخاوفنا مرات عدة. لكن عندما يتعلق الأمر بتطبيق كلمة محددة جداً هي (إبادة جماعية) فنحن ببساطة بحاجة إلى التأكيد» من الوقائع «قبل اتخاذ قرار كهذا».

وتقول منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان إن مليوناً على الأقل من الأويغور وغيرهم من المسلمين الناطقين بالتركية محتجزون في معسكرات في شينجيانغ (تركستان الشرقية). وتفرض الصين قيوداً مشددة على الوصول إلى المنطقة الحساسة، ما يجعل الإبلاغ عن حالات والتحقق منها شبه مستحيل.

لكن شهود عيان ونشطاء يقولون إن الصين تسعى إلى دمج الأويغور قسراً في ثقافة الذين يشكلون غالبية عبر القضاء على العادات



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؛ وبعد

فقد طالعتنا تقارير إعلامية غريبة بمعلومات مروعة عن وقوع جرائم التعذيب والاعتصاب الجماعي بحق المسلمات من الأويغور في معسكرات الاحتجاز الصينية.

وبغض النظر عن دوافع هذه التقارير إلا أنها تسلط الضوء على جرائم وانتهاكات خطيرة تتعرض لها أخواتنا المسلمات من قبل القوات الصينية في معسكرات الاحتجاز الجماعي.

وأمام هذه المعلومات المروعة فإن مؤسسات العلماء الموقعة على البيان تؤكد على الآتي:

أولاً: إن هذه الجرائم التي تتعرض لها المسلمات من الإيغور على يدي القوات الصينية توجب على المسلمين جميعاً التحرك الفاعل والعاجل لرفع هذه المعاناة التي تشيب لها الولدان

قال تعالى: "وَإِنْ اسْتَنْصَرُواكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ" الأنفال: 72

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إذا سببت امرأة في المشرق وجب على أهل المغرب فك أسرها"

ثانياً: يدعو العلماء المؤسسات الإسلامية والمنظمات الحقوقية في الغرب إلى تسليط الضوء إعلامياً وقانونياً على هذه الجرائم وتشكيل

وقع عشرات العلماء من مختلف أنحاء العالم؛ على بيان مشترك بشأن الانتهاكات المروعة التي ترتكبها السلطات الصينية بحق المسلمات الأويغوريات والمعتقلات في معسكرات الاحتجاز الجماعي.

وأوضح العلماء في بيانهم الذي أصدره السبت 13 شباط/فبراير 2021 وتلقت وكالة "واعد" نسخة منه؛ أن المعلومات التي أفادت بها تقارير إعلامية غريبة تؤكد بوقوع جرائم تعذيب واعتصاب جماعي بحق المسلمات من الأويغور في المعسكرات الصينية، مشددين على أن هذه الانتهاكات توجب على المسلمين جميعاً التحرك الفاعل والعاجل لرفع هذه المعاناة التي تشيب لها الولدان.

بيان علماء المسلمين الذي شارك في التوقيع عليه عدد من الروابط والهيئات والمنظمات الإسلامية. من بينها هيئة علماء المسلمين في العراق. دعا جميع المؤسسات الإسلامية والمنظمات الحقوقية في الغرب إلى تسليط الضوء إعلامياً وقانونياً على الجرائم التي ترتكبها السلطات الصينية بحق المسلمين؛ وتشكيل حالة ضغط إسلامية لتتحرك المنظمات الإنسانية والمؤسسات الحقوقية لرفع المعاناة المتفاقمة في معسكرات الاحتجاز الجماعي.

وفيما يأتي النص الكامل للبيان، والمؤسسات التي وقّعت عليه:

بيان علماء الأمة حول وقوع انتهاكات مروعة بحق المسلمات الأويغوريات في معسكرات الاحتجاز الجماعي

- هيئة علماء المسلمين في العراق
- رابطة العلماء السوريين
- هيئة علماء فلسطين
- رابطة الأئمة والدعاة السنغال
- التجمع الإسلامي في السنغال
- ملتقى دعاة فلسطين
- رابطة علماء فلسطين في لبنان
- رابطة دعاة لأجل فلسطين
- جمعية الاتحاد الإسلامي – لبنان
- رابطة علماء المغرب العربي
- جامعه دار العلوم بزاهدان – ايران
- الهيئة الدائمة لنصرة القدس وفلسطين
- ملتقى علماء فلسطين – غزة

- حالة ضغط إسلامية لتتحرك المنظمات الإنسانية والمؤسسات الحقوقية لرفع معاناة المسلمات والمسلمين في معسكرات الاحتجاز الجماعي.
- ثالثاً: يطالب العلماء منظمة التعاون الإسلامي إلى تحمّل مسؤولياتها والعمل على إنقاذ المسلمات والمسلمين الأويغور من الجحيم الذي ألقته فيهم فيه القوات الصينية، والضغط على الحكومة الصينية للتوقف عن هذه الجرائم بحق أخواتنا المسلمات المعتدبات
- رابعاً: يدعو العلماء مؤسسات العلماء في الأمة إلى تفعيل الحديث المنبري والدعوي عن معاناة المسلمات من الإيغور لتبقى حاضرة في الوعي الإسلامي مع وضع آليات عملية فاعلة لنصرتهم، واستحضار ذلك في الدعاء وقنوت النوازل
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أدلّ عنده مؤمن فلم ينصره وهو يقدر على أن ينصره أدله الله على رؤوس الأشهاد يوم القيامة" رواه أحمد بسند حسن
- الموقعون على البيان:

- هيئة علماء ليبيا
- رابطة علماء المسلمين
- دار الإفتاء الليبية

السبت 13 فبراير، 2021



أخبار
تركستان
الشرقية

بايدن: الصين ستدفع ثمن انتهاكاتهما لحقوق الإنسان



الرئيس الأمريكي يؤكد أن الصين ستدفع ثمن انتهاكاتهما لحقوق الإنسان (Saul Loeb/AFP)

وكانت إدارة بايدن أعلنت قبولها الكامل للقرار الذي اتخذته إدارة الرئيس السابق دونالد ترمب بشأن «ارتكاب الصين إبادة جماعية في تركستان الشرقية ضد أتراك الأويغور».

ويؤكد خبراء أجنبية أن أكثر من مليون شخص من الأويغور، المسلمين الذين يشكلون الأقلية العرقية الرئيسية في شينجيانغ (تركستان الشرقية)، احتجزوا خلال السنوات الأخيرة في معسكرات تقول الصين إنها «لإعادة التأهيل السياسي».

وتخضع هذه المنطقة شبه الصحراوية التي لها حدود خصوصاً مع باكستان وأفغانستان لمراقبة مشددة من قبل الشرطة منذ سلسلة من الهجمات القاتلة التي ارتكبت في الصين ونسبت إلى انفصاليين وإسلاميين أويغور، حسب وصف بكين.

لكن الصين تنفي احتجاز هؤلاء الأويغور في معسكرات اعتقال وتقول إن هذه مجرد مراكز للتدريب المهني تهدف إلى إبعاد سكان الإقليم عن إغواء الإسلام المتطرف والإرهاب والنزعات الانفصالية، وفق تعبيرها.

وفي هونغ كونغ صعدت بكين من حملتها القمعية واعتقلت ناشطين مهمين بعدما فرضت قانوناً جديداً للأمن القومي في أعقاب احتجاجات حاشدة شهدتها المستعمرة البريطانية السابقة التي تعهدت بكين في السابق باحترام الحكم الذاتي الذي تتمتع به.

أكد جو بايدن أن الصين ستدفع ثمناً جراء انتهاكاتهما لحقوق الإنسان، مضيفاً أنه أثار القضية مع نظيره الصيني خلال مكالمة هاتفية جرت بينهما في الآونة الأخيرة، كما شدد على أنه «ستكون تداعيات على بكين».

“

قال الرئيس الأمريكي جو بايدن الثلاثاء إن الصين ستدفع ثمناً جراء انتهاكاتهما لحقوق الإنسان، مضيفاً أنه أثار القضية مع الرئيس شي جين بينغ خلال مكالمة هاتفية جرت بينهما في الآونة الأخيرة.

وأضاف بايدن خلال لقاء تلفزيوني مع شبكة CNN: «ستكون تداعيات على الصين».

والأربعاء الماضي أعرب الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال اتصال هاتفي أجراه مع نظيره الصيني عن «مخاوفه» بشأن العديد من الموضوعات بداية من تركستان الشرقية مروراً بهونغ كونغ فضلاً عن الممارسات الاقتصادية لبكين.

”



لاتزال الصين تستهدف الأقليات الدينية والعرقية، باستهداف أقلية الأوتسول المسلمة، في مدينة سانبا في جزيرة هاينان، جنوب الصين، وفقا لصحيفة "نيويورك تايمز"

ماريلاند، الذي يدرس الإسلام في الصين، إن تشديد السيطرة على الأوتسول يكشف الوجه الحقيقي للحملة الشيوعية الصينية ضد المجتمعات المحلية، وأضاف "هذا يتعلق بمحاولة تعزيز سيطرة الدولة. إنها معادية للإسلام".

ونفت الحكومة الصينية مرارا أنها تعارض الإسلام. لكن تحت قيادة شي جين بينغ، الزعيم الأعلى للحزب الشيوعي، تم هدم الحزب المساجد والأضرحة القديمة والقباب والمآذن الإسلامية في شمال غرب ووسط الصين. وركزت حملتها القمعية بشدة على الأويغور، وتم احتجازهم في معسكرات اعتقال جماعية، وأجبروا على ترك الإسلام.

وفي سياق متصل، الأوتسول أو كما يعرفون بالصينية "زو زان"، وهي مجموعة عرقية من الناس تعيش في جزيرة هاينان جنوب الصين، وهي من القوميات الإسلامية التي هاجرت من جنوب آسيا وخاصة فيتنام، واستقروا في جزيرة هاينان، ويتحدثون اللغة التسانية، المماثلة للمستخدمة في فيتنام وكمبوديا، ويبلغ عددهم حوالي 10000 شخصا.

وعلى مر القرون، حافظ الأوتسول على روابط قوية مع جنوب شرق آسيا، واستمروا في ممارسة الإسلام دون قيود إلى حد كبير. لكن خلال الثورة الثقافية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، دمرت فرق متنقلة من الحرس الأحمر التابعة للزعيم الصيني ماو تسي تونغ،

واستبدل الحزب الشيوعي الحاكم اللافئات الموجودة على المتاجر والمنازل التي كُتبت عليها "الله أكبر" بملصقات عريضة تروج لـ "حلم الصين"، وأزال كلمة "حلال" من على لافتات المطاعم وقوائمها. كما أغلقت السلطات مدرستين إسلاميتين وحاولت مرتين منع الطالبات من ارتداء الحجاب.

وقال الحزب إن القيود التي يفرضها على الإسلام والمجتمعات الإسلامية تهدف إلى كبح التطرف الديني العنيف.

وقد استخدم هذا المنطق لتبرير حملة قمع ضد المسلمين في منطقة شينجيانغ أقصى غرب الصين. لكن مدينة سانبا لم تشهد أي إضرابات للقيام بذلك.

قبل عدة سنوات، كان المسؤولون الصينيون يؤيدون هوية هذه الأقلية وعلاقتهم بالدول الإسلامية، من أجل روابط أقوى مع العالم العربي، وكانت هذه الروابط أساسية لمبادرة الحزام والطريق، التي أطلقها الحزب الشيوعي الحاكم، وفقاً لزعماء دينيين محليين وسكان، تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هويتهم لتجنب انتقام الحكومة.

وقال ما هايون، الأستاذ المساعد في جامعة ولاية فروستبيرغ في

ومع ازدهار اقتصاد السياحة في سانيا على مدى العقدين الماضيين، نمت أيضاً علاقات أوتسول مع الشرق الأوسط. وسافر الشباب إلى السعودية لدراسة الإسلام، وأنشأ قادة المجتمع مدارس للأطفال والكبار لدراسة اللغة العربية. وبدأوا في بناء قباب ومآذن لمساجدهم، مبتعدين عن الطراز المعماري الصيني التقليدي.

لكن في العامين الماضيين، ضغطت السلطات الصينية عليهم للحد من التعبير العلني عن معتقداتهم وروابطهم بالعالم العربي. وقال قادة المساجد المحليون إنهم طلب منهم إزالة مكبرات الصوت التي تبتث الأذان من أعلى المآذن ووضعها على الأرض.

ومؤخراً، طالبوهم بخفض مستوى الصوت، ووقف بناء أي مساجد جديدة بسبب الخلاف حول أبعاده المهيبة واستخدام عناصر معمارية "عربية".

وأكد سكان المدينة أن السلطات منعت الأطفال دون سن 18 عاماً من دراسة اللغة العربية، وأشاروا إلى أنهم يريدون تعلم اللغة العربية ليس فقط لفهم النصوص الإسلامية بشكل أفضل، ولكن أيضاً للتواصل مع السياح العرب الذين كانوا قبل الوباء يأتون إلى مطاعمهم وفنادقهم ومساجدهم.

وفي سبتمبر الماضي، احتج أولياء الأمور والطلاب في مدرسة أوتسول خارج المدارس والمكاتب الحكومية بعد أن منعت عدة مدارس عامة الفتيات من ارتداء الحجاب في الفصل. بعد أسابيع، عكست السلطات الأمر، في انحناء نادر للضغط العام.

المساجد في قرى أوتسول، كما فعلت في جميع أنحاء الصين.

ومع انفتاح الصين على العالم في أوائل الثمانينيات، بدأ الأوتسول في إحياء تقاليدهم الإسلامية. وأعاد العديدين من العائلات التواصل مع أقارب فقدوا منذ فترة طويلة في ماليزيا واندونيسيا، بما في ذلك رئيس الوزراء الماليزي السابق، عبد الله أحمد بدوي، الذي كان جده لأمه من أوتسول الذي نشأ في سانيا.



وقال يوسف ليو، الكاتب الماليزي الصيني الذي درس جماعة الأوتسول، إن المجموعة تمكنت من الحفاظ على هوية مميزة لأنهم كانوا معزولين جغرافياً لعدة قرون وتمسكوا بمعتقداتهم الدينية.

وأشار إلى أن أوتسول كانوا متشابهين في نواح كثيرة مع الملايو، وأصناف أنهما يشتركان في العديد من الخصائص نفسها، بما في ذلك اللغة واللباس والتاريخ وربطة الدم والطعام.





وانطلقت الصين في مسار حرب الدعاية ضد منتقديها في الأشهر الأخيرة، بالتوازي مع استمرار بروز انتهاكات واسعة بحق الأقليات المسلمة.

ويُعتقد أن السلطات في شينجيانغ (تركستان الشرقية) قد احتجزت ما يصل إلى 1.8 مليون من الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى في معسكرات ضمن حملة مستمرة منذ أوائل عام 2017.

وزعم مسؤولون صينيون أن المعسكرات هي مراكز «للتدريب المهني» لكن تقارير نشرتها إذاعة آسيا الحرة ووسائل الإعلام الأخرى أظهرت أنه يتم احتجازه الأشخاص في الغالب رغماً عنهم في ظروف ضيقة وغير صحية، حيث يُجبرون على تحمل معاملة لا إنسانية.

القرار، الذي تمت كتابته بالاشتراك مع ممثلين عن مؤتمر الأويغور العالمي (WUC) في المنفى ومقره ميونيخ، يدعو أيضاً بلجيكا إلى تقديم تشريع لمعالجة المخاوف بشأن العمل القسري في شينجيانغ، وستتم مناقشته «خلال الأشهر القادمة».

وإذا نجحت مساعي هؤلاء النواب، فستصبح بلجيكا أول دولة في الاتحاد الأوروبي تصنف معاناة الأويغور بأنها إبادة جماعية، وثاني دولة بعد الولايات المتحدة، التي فعلت ذلك في 19 يناير الماضي، كما صنفت لجنة تابعة للبرلمان الكندي الانتهاكات الصينية بأنها إبادة.

أثار مشروع قرار اقترح على البرلمان البلجيكي يتضمن تصنيف الانتهاكات التي يتعرض لها مسلمو الأويغور في الصين (تركستان الشرقية) على أنها «إبادة جماعية» ردود فعل واسعة في الصين، وفق موقع إذاعة آسيا الحرة.

والخميس الماضي، قدم صمويل كوغولاتي وواتر دي فريندت، وكلاهما عضو في مجموعة Ecolo-Groen، الاقتراح بناءً على أدلة متزايدة على سياسات الصين للتعقيم الجماعي والإجهاض القسري التي وصفها المقترح بأنها جزء من «حملة قمع قسرية»، بالإضافة إلى نقل أعداد كبيرة من الأطفال أبناء المحتجزين في معسكرات الاعتقال، إلى دور الأيتام الحكومية.

ولم تصدر وزارة الخارجية الصينية بعد بياناً رسمياً رداً على القرار، لكن سفارتها في بلجيكا حاولت التأثير على مسار المشروع وفقاً لما ذكره كوغولاتي.

وفي حديثه لإذاعة آسيا الحرة، الاثنين، قال كوغولاتي إن الاقتراح سرعان ما «أثار موجة ضخمة من ردود الفعل، خاصة من السفارة الصينية في بلجيكا».

وقال: «كتبت السفارة الصينية إلى البرلمان وإلى رئيس مجلس النواب البلجيكي، قائلة إنه لا ينبغي لنا مناقشة هذا القرار».



وقال: «لا يمكننا الاستمرار» في العمل بشكل طبيعي مع الصين بينما «الأدلة المتزايدة توثق أبشع دولة ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأويغور ومجموعات أخرى في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية)».

ثم تابع «من غير المقبول أن يتنازل الاتحاد الأوروبي عن حقوق الإنسان لإبرام صفقة الاستثمار مع الصين، يجب أن تكون الرسالة من بلجيكا ومن جميع أنحاء أوروبا واضحة: لا توجد صفقة دون تصديق الصين على المعايير الدولية المضادة للعمل القسري».

ورحب مؤتمر الأويغور العالمي بالقرار، حيث أعرب الرئيس، دولقون عيسى، عن أمله في أن تعمل الحكومة البلجيكية «بناء على مطالبها من خلال الاعتراف رسميًا بالإبادة الجماعية للأويغور واتخاذ إجراءات ملموسة لوضع حد لها».



بومبيو: الصين ترتكب إبادة جماعية بحق مسلمي الأويغور



أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، الثلاثاء، أن الولايات المتحدة تعتبر أن الصين «ترتكب إبادة» في حق المسلمين الأويغور في إقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية).

كما صنفت لجنة برلمانية كندية انتهاكات الصين في المنطقة على أنها إبادة جماعية.

وفي بيان تناقلته وسائل إعلام محلية، قال كوجولاتي، وهو أيضًا الرئيس المشارك للتحالف البرلماني الدولي بشأن الصين (IPAC) الذي دعا الدول الديمقراطية إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة بشأن بكين، إن بلجيكا يجب أن تمنع الموافقة على الاتفاقية الشاملة بشأن الاستثمار الذي اختتمه الاتحاد الأوروبي والصين، في ديسمبر، وسط عدد متزايد من التقارير عن الفظائع في شينجيانغ.



أخبار
تركستان
الشرقية

كندا.. زعيم المعارضة يدعو لعدم التغاضي عن «إبادة» الصين للأويغور



وتسيطر الصين على تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن شعب الأويغور التركي المسلم، وتطلق عليه الصين اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليوناً منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز 100 مليون.

وفي مارس/ آذار 2020، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية، تقريرها السنوي لحقوق الإنسان لعام 2019، ذكرت فيه أن الصين تحتجز المسلمين بمراكز اعتقال لمحو هويتهم الدينية والعرقية، وتجبرهم على العمل بالسخرة.

غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ«معسكرات اعتقال»، إنما هي «مراكز تدريب مهني» وترمي إلى «تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة».

إيرين أوتول زعيم حزب المحافظين دعا الحكومة إلى الضغط على اللجنة الأولمبية الدولية من أجل سحب تنظيم أولمبياد 2022 من بكين

دعا إيرين أوتول زعيم حزب المحافظين المعارض في كندا، حكومة بلاده إلى عدم التغاضي عن «الإبادة الجماعية» التي ترتكبها الصين بحق أتراك الأويغور.

ولفت أوتول، في تصريح لوكالة أسوشيتد برس، الثلاثاء، إلى أن «الصين ترتكب إبادة جماعية بحق أكثر من مليون من أتراك الأويغور».

ودعا أوتول، زعيم أكبر أحزاب المعارضة، رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، إلى ممارسة ضغط على اللجنة الأولمبية الدولية، لسحب تنظيم الألعاب الأولمبية الشتوية 2022 من بكين.

وشدد على ضرورة تنسيق كندا مع حلفائها المقربين، لاتخاذ موقف مشترك حيال الممارسات الصينية بحق الأويغور.

وقررت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الفيدرالي الكندي في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، أن ممارسات الصين القمعية ضد مسلمي الأويغور بما فيها «معسكرات الاعتقال والاعتقالات الجماعية والسخرة والتسبب بالعقم» تندرج في إطار «الإبادة الجماعية».

على الرغم من أن الصين تنفي جميع جرائمها في تركستان الشرقية،
إلا أنها تواجه صعوبة في الإجابة على السؤال البسيط للأويغوريين
«أين عائلتي؟»

